جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل-كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

البحث بعنوان
(دور الاستثمار في النمو الاقتصادي)

بحـــث مقـــدم الى كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد هو جزء من وفاء المتطلبات من اجل نيل شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد

البحث مقدم من قبل الطالبتين

(ايات عدنان كاظم – زينب عوده دهلاوي)

بإشراف الدكتورة:

رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤م

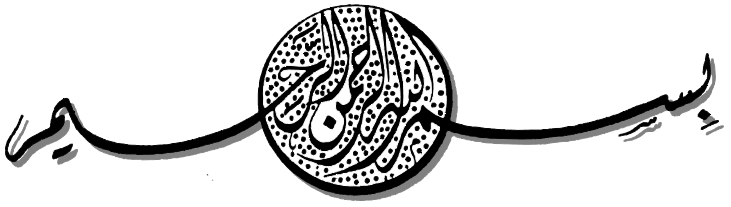

(رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى وَٱحْلُلْ

عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى يَفْقَهُوا قَوْلِى)

صدق الله العلي العظيم

(سورة طه: ٢٥-٢٨)

الاهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً

بشيء

وإلى أمي التي ذوتني بالحنان والمحبة

الشكر والتقدير

(مَنْ لم يشكرْ المخلوق لم يشكر الخالق)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام المبعوث رحمةً للعالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

في البدء يدعوني واجب العرفان بالجميل والإحسان أن أسجل عظيم شكري وامتناني إلى الدكتورة (رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي) على ما أبدته من توجيهات سديدة وآراء علمية رصينة، إلا إنّها لم تدخر جهداً ولم تبخل بوقتها ومتابعتها لإنضاج هذا البحث ليخرج بما هو عليه آلان، نرجوا ان نكون قد وفقنا في تقديم ما يرضيها وما يليق بجهدها وتوجيهاته.

وكذلك نتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد رئيس القسم المحترم

وإلى جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد.

جدول المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الآية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
جدول المحتويات	ج
المقدمة	١-٢
منهجية البحث	٣
المبحث الاول	
الاستثمار:المفهوم والانواع والاشكال	٤-٥-٦
انواع الاستثمار الاجنبي	٧-٨-٩-١٠-١١-١٢
المبحث الثاني	
النمو الاقتصادي	١٣-١٤-١٥-١٦-١٧
نظريات النمو الاقتصادي	١٨-١٩-٢٠-٢١
المبحث الثالث	
اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في العراق	٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠
الاستنتاجات	٣١
التوصيات	٣٢
المصادر	٣٣-٣٤

المقدمة:

يتبوأ الاستثمار مكانة عليا في عالم الأعمال، لكونه يشكل متغيراً دافعاً لعملية التنمية، كما إنه يعد محركاً أساسيا في تفعيل وإدامة النمو والتنمية الاقتصادية، وتسعى مختلف بلدان العالم إلى تنشيط الحركة الاستثمارية بوصفها حجر الزاوية للتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بوصفه الدافع الأساس للنمو من خلال زيادة الناتج المحلي، ويسهم الاستثمار في نقل التقنيات الحديثة والمهارات العالية وزيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد والارتقاء بمستوى دخل الفرد ومستوى معيشته.

يعد اقتصاد العراق من الاقتصاديات الاحادية الجانب والتي تعتمد تصدير البترول الخام عمودا فقريا لاقتصادها رغم توفر العديد من البدائل التي بامكانها لو استغلت الاستغلال الامثل لاصبحت رافدا اخرا من الروافد التي تدعم هيكل الاقتصاد العراقي ولو افترضنا ان الزراعة في العراق قد تم استثمارها الاستثمار الامثل وكانت رافدا من روافد تدعيم الاقتصاد لاسيما ان في العراق نهرين خالدين بقدورهما زرع مساحات كبيرة من الاراضي الامر الذي يوفر اكتفاء ذاتي لابناء البلد الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على كلية الاقتصاد العراقي او تم استثمار السياحة بشقيها الديني والثقافي الذي يستند على ما خلفته الحضارات القديمة فان السياحة الدينية تعد رافد من ابرز روافد الاقتصاد العراقي وربما كانت بديلا مناسبا عن الثروة النفطية والسياحة بفرعيها نشيطة في العراق ولها بنى تحتية كبيرة فيما لو تم تنظيم عملية الاستثمار لها اما بالنسبة الى القاعدة الصناعية فانها غير متوفرة في العراق والصناعات البسيطة .

تهدف النظم الاقتصادية المعاصرة على تباينها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ، ومن أجل ذلك تتبنى هذه النظم مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد وتوزيعها لإشباع الحاجات العامة ، ولتحقيق هذه الأهداف تصمم الخطط وترسم السياسات في فروع النظام الاقتصادي المختلفة ومن بينها النظام المالي والسياسة المالية ، إذ تعدّ السياسة المالية المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعّالة لتحقيق

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتضطلع بالعبء الاكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية ، إذ تؤثر على مسار النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها المختلفة، وتعدّ الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها توجيه الايرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسارات التي تكفل إنجاز الاهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها .

منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :

تنبع المشكلة من عدم اليقين بأهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومنها العراق لأن نجاح تجربة بلد ما تعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني بالضرورة الجزم بحتمية التعامل معه للتباين في الظروف لكل بلد عن الاخر.

ثانيا : فرضية البحث :

يفترض البحث الحالي الى هناك اثر للاستثمار في النمو الاقتصادي في العراق

ثالثا: اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في الكشف عن المكان والاهمية التي يحتلها الاستثمار الاجنبي في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحليل معطيات ومؤشرات التنمية التي حصلت بفعل الاعتماد على الاستثمار الاجنبي بغية الافادة منها في تجربة التنمية في العراق

رابعا :منهج البحث تم استخدام المنهج التحليلي لمعرفة اثر الاستثمار على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية , وتم استخدام منهج الاستشراف الاحتمالي لأن المستقبل هو حصيلة تراكمية للتغيرات والتطورات ولأن الحاضر موجود في المستقبل مما يستوجب تحليل الأوضاع الحالية للإقتصاد العراقي وبيان مكامن القوة والضعف وتحديد الخيارات المحتملة بغية ترجيح ما يمكن الاستثمار فيه على وفق أسس موضوعية , ولهذا المنهج اهمية كبيرة في التعامل مع الزمن الاتي وبدونه يصبح التعامل عشوائياً ينطوي على مخرجات تترتب عليها خسائر استراتيجية يصعب تجاوزها مستقبلاً .

خامسا : أهداف البحث :

يسعى البحث

إعطاء رؤية موضوعية لفرص الاستثمار المتاحة في قطاعات الاقتصاد العراقي مع بيان سمات الاقتصاد العراقي وبيان الدور الذي تحيله الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني

المبحث الاول

الاستثمار : المفهوم والانواع والاشكال

يعد الاستثمار من اكثر العوامل وابرزها في تحقيق التنمية الاقتصادية فهو وسيلة فعالة لجذب رؤوس الاموال ونقل التكنولوجيا الى البلدان الجاذبة للاستثمارات التي تكون بحاجة الى رؤوس الاموال والتكنولوجيا المتطورة .

١- الاستثمار لغة

الاستثمار في اللغة هو مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب أي ان الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مر الزمن ويقال : ثَمَر (بفتح الميم) الشجر ثموراً ، أي ظهر ثمره واثمر الشيء أي اتى نتيجة ، واثمر ماله (بضم اللام) أي اكثر ويقال : استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدامه في الانتاج[١] . ويقال اثمر الشجرُ اخرج ثمره واثمر الرجُلُ : كَثُرَ مالُه [٢]

٢- الاستثمار اصطلاحاً

لقد اختلف فقهاء القانون في وضع تعريف جامع مانع للاستثمار حيث ذهب رأي في الفقه الى تعريف الاستثمار بانه : ((تحرك لرؤوس الاموال من أي بلد بغير تنظيم مباشر))[٣] وذهب رأي اخر في الفقه الى تعريف الاستثمار بالمعنى الواسع بانه ((يشمل جميع حركات رؤوس الاموال بين الدول بعضها مع بعض سواء كانت اموالاً قصيرة الاجل ام طويلة الاجل ويغلب عليها طابع الاستمرار وتكون في الغالب مصحوبة بنية اعادة تحويل راس المال مع عائده في أي صورة كانت))[٤] . وايضاً عرف الاستثمار بانه ((تقديم الاموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي او

---

(١)أبن منظور ،لسان العرب دار الكتب العلمية ، بيروت ،/ ج٤ ، حرف الراء فصل الالف ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٤.

(٢)أبي منصور محمد الازهري الهروي ، تهذيب اللغة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج١١ ، حرف الثاء ، بدون سنة ، ص ٩٥ .

(٣) مصطفى خالد مصطفى النظامي ، الحماية الاجرائية للاستثمارات الاجنبية الخاصة – دراسة مقارنة – الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٣ .

(٤) د. عصام الدين مصطفى بسيم ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٥٦ .

معنوي للمساهمة المباشرة او غير المباشرة في مشروع قائم او سيتم انشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن))[٥] . وفي تعريف اخر للاستثمار عرف بانه ((انتقال عوامل الانتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة او غير مباشرة بقصد تحقيق ربح نقدي متميز)) .[٦]

يتضح لنا من خلال التعريفات المتقدمة للأستثمار انها لم تكن جامعة ومانعة للأستثمار فقد ركزت التعاريف المتقدمة على تحقيق الربح من الاستثمار ولم تبين فحوى هذا الاستثمار واهميته بالنسبة للدولة الجاذبة للأستثمار ومساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية وايضاً المساهمة في نقل التكنولوجيا الى تلك الدول ومساعدتها على توسيع قاعدة الانتاج وبالتالي سيساهم ذلك في تحقيق الرفاه الاقتصادي وفضلاً عن ذلك ان بعض التعاريف قد اشارت فقط الى الاستثمار الاجنبي ولم تُشر الى الاستثمار الوطني علماً ان كليهما يلعبان دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والبعض الاخر اعطى تعريفاً واسعاً للأستثمار بحيث عدّ أي تحرك او انتقال لرؤوس الاموال بين الدول مع بعضها البعض استثماراً الا انه قد تنتقل رؤوس الاموال بين تلك الدول ليس بغرض الاستثمار وانما قد تكون بصورة تبرعات او تحويلات او اعانات وهذا لا يعد استثماراً بالمعنى القانوني .

الزيادة في قيمة الاستثمار وقد ينطوي الاستثمار على عملية تخصيص الموارد المالية من جهة وحدات الأعمال لمشروع استثماري معين خلال مدة زمنية معينة، أي إنه عملية إيداع مقدار معين من الأموال في الوقت الحاضر أملاً في زيادته في المستقبل، وهذا يعني أنهُ عملية تنطوي على حجز أرصدة حالية حاضرة بهدف

---

(٥) د. عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص١٩.

(٦) د. محسن شفيق ، المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ، ع١-٢ ، حقوق القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٨.

الحصول على عائد مستقبلي في صورة وفر أو زيادة في قيمة رأس المال المستثمر ، فالاستثمار من وجهة النظر المالية مفهوم قائم على مبدأ التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة من أجل الحصول على منافع مستقبلية [1]

بناءً على ما تم عرضهُ من تعاريف للاستثمار من قبل الاقتصاديين والماليين، يمكن القول أن الاستثمار عملية توظيف الأموال في موجودات مادية أو مالية أو بغية جني المنافع المستقبلية من خلال تحويل رأس المال من شكله النقدي أو الفكري إلى الشكل الإنتاجي أو الخدمي لغرض زيادة الإنتاج وتوليد الدخل ورفع المستوى المعاشي للفرد والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

---

(١) سالم، عبد الله مهنا و مطر، محمد عطية، مبادئ الاستثمار، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت،، ١٩٩٠، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

انواع الاستثمار الاجنبي :

للاستثمار الاجنبي نوعين وهما:

١- الاستثمار الاجنبي المباشر:

وهو الاستثمار الذي تتم إدارته ومراقبته من المستثمر مباشرة، ويعد الاستثمار المباشر العمود الفقري لأية عملية تنمية أو تحضر أو ازدهار، ويقصد به جميع العمليات الاستثمارية في غير الأوراق المالية، أي أنهُ استثمار يرتبط بالموجودات المادية والتي تؤدي إلى التنمية المستدامة باتجاه تطوير المكان سواء أكان ريفي أو حضري أو إقليمي، ويقتصر هذا النوع من الاستثمار على البنية التحتية الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية هذه يمكن أن يخلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، وإنماء ثروة المجتمع نتيجة ما تخلقهُ من قيمة مضافة. فهيَ مكونة من كيان مادي ملموس لهُ علاقة بالطبيعة والبيئة(١).

ويعد الاستثمار مباشراً أو حقيقياً أو اقتصادياً إذا ما أمكن للمستثمر الحق في حيازة موجود حقيقي لهُ قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية، كالسلع أو الخدمات؛ مما يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة تظهر على تعظم الناتج القومي (١).

---

(١) معروف، هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،، ٢٠٠٣ص١٩.

(٢) هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في الاستثمار، ط٢، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٤، ص٣٢.

يحدث الاستثمار الأجنبى المباشر عند امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولاً فى دولة أخرى من أجل إدارة هذه الأصول. من هنا فإن توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساسى المميز للاستثمار المباشر. ويعرف Kenworthy الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه ملكية ١٠ %أو أكثر من أسهم أو

أرباح الشركة أو المشروع. لقد حدد كل من صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تلك النسبة، كدليل على القدرة والسيطرة على أو التأثير على قرارات الشركة أو المشروع .

أما كل من Hess&Ross فهما يعرفان الاستثمار الأجنبى المباشر، بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة فى الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية فى الدولة المضيفة (غالبًا ما تكون ١٠ %أو أكثر من أصول الشركة) ، ويتسم هذا المفهوم بالشمولية.

من هنا يلاحظ أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد يتخذ عدة صور والتى قد تتمثل فى صورة مشروعات مشتركة جديدة، أو إنشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب أو المشاركة فى مشروعات محلية قائمة. وتعتبر نسبة الملكية التى قد تتراوح ما بين (١٠-١٠٠) %العنصر الأساسى للتفرقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية.

---

(١) محمد صفوان قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاة للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص١٥٤.

(٢) طالب حسين كطافة البهادلي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧، ص٩.

كما تعرف الأنكتاد الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولى، وفى ظله يقوم مقيم فى دولة ما بالمساهمة فى أو امتلاك مشروع فى دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية فى الأسهم، أو القوة التصويتية ١٠ %أو أكثر.

تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسين من عوامل الجذب لكي تقبل بالاستثمار عن طريق الضمانات والحوافز .

نقصد بالضمانات مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح).

أما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو، لكن من الملاحظ أن المشروعات متعددة الجنسيات لا تتوطن في أي مكان بمجرد توافر الحوافز ، وإنما لا بد أن يتحقق هذا التوطن في بيئة اقتصادية تتوافر فيها جميع العناصر والعوامل الدينامكية التي تساعدها على الاستمرار في النجاح وتوليد المداخيل والأرباح وتحقيق النمو بعبارة أخرى السياسيات الناجحة التي تهدف إلى رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسات التي تم تخطيطها وتنفيذها في إطار مؤسساتي مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، أي لا يكفي إقرار سياسات جديدة، لكن يجب على المؤسسات الوطنية (أو السلطات العمومية) الأسواق ، أنظمة الإدارة الرشيدة والأوساط الاجتماعية والثقافية إتاحة تطبيق فعال لهذه السياسات اتجاه المعاملات اليومية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يعرف هذا بالإدارة الفعالة في ظل حكم رشيد يشجع دخول تلك الاستثمارات التي لها مجموعة من الثوابت تتحكم في حركتها .(١)

---

(١) مطر ،الفكر الحديث ، ص١٥.

٢- الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظي):

يقصد بهذا النوع من الاستثمار توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية والذي يؤدي إلى حيازة المستثمر على موجود مالي مثل الأسهم والسندات وغيرها، فيتم تداول الأوراق المالية في السوق المالية، وتتوافر الأوراق المالية على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم، وتكاليف المتاجرة بها منخفضة، ودرجة السيولة فيها عالية، في حين تنخفض درجة الأمان في الاستثمار المالي (٢).

---

(١) مطر، محمد، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص٨٢

٣- مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر

تتصف أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات ، بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات ، وبسبب تباين تفضيلات واختيارات الدول المضيفة من ناحية ، والدول المصدرة لتلك الاستثمارات والشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى ، فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات[١].

وقد يرجع هذا التباين إلى عوامل ترتبط بطبيعة البلدان المضيفة من حيث فلسفة النظام السياسي الحاكم ودرجة النمو الاقتصادي والأهداف التي تسعى هذه البلدان إلى تحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي ، فضلاً عن التباين في حجم الشركة ومدى دولية نشاطها وأنواع المنتجات والخدمات والأهداف التي تسعى إليها ، والى البيئة الاستثمارية السائدة في البلدان المضيفة ، ويعود هذا التباين أيضاً إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات العابرة القومية ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

وتوجد ثلاثة مكونات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي [٢] :

١. رأس المال المساهم:

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي .

٢. الأرباح المعاد استثمارها:

تشمل على حصة المستثمر(بحسب نسبة أسهمه إلى أسهم رأس المال) من الأرباح غير الموزعة من الشركات المساهمة كأرباح الأسهم أو الأرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر، مثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه .

٣. القروض داخل الشركة:

وهي معاملات الدين داخل الشركة سواء كانت قصيرة الآجل أم طويلة الأجل من الشركات أو البلدان الأخرى (غير البلد المضيف) فضلا عن استقراض الأموال بين المستثمرين المباشرين (عادة بين الشركة العابرة القومية المقر والشركات التابعة لها).

١- محمد مطر إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري و التطبيقات العملية الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ ص٩

٢- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ١٩٩٧ ، ص١٣.

٤-الوصف القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر

أما الشكل القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر فيكون على النحو الآتي:

١. الاستثمارات ذات الملكية الفردية المملوكة بالكامل للأجنبي .

وهي الاستثمارات التي تعود ملكيتها لشخص أو جهة بشكل منفرد وتعود ملكيتها بالكامل للأجنبي ويعد هذا الشكل الأكثر تفضيلا من قبل الشركات العابرة القومية لما يمكن أن تتمتع به هذه الاستثمارات من حرية في الإدارة والإشراف .

٢. الاستثمار المشترك:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين طرفين ، طرف محلي والآخر أجنبي ، يشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح ، وغيرها من الأمور المشتركة بينهما وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية ، ويكون أحد أطراف الاستثمار ، شركة دولية تمارس حقا كافيا في الإدارة و السيطرة ، ولكن من دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات ، وتعد المشاركة في إدارة المشروع ، من العناصر الحاسمة في التفرقة بين هذا الشكل من الاستثمار وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفاتيح .[١]

٣. عقود التجميع :

وهي اتفاقات مبرمة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين (سيارة ، تلفزيون) لتصبح منتجا نهائيا ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة ، منها كبر حجم السوق ، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج , كالعمالة والمواد الخام ، إن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل للاستثمار الأجنبي ، وقد يكون هذا الشكل من الاستثمار غير المباشر إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين لا يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر ، إن هذا النوع من الاستثمار يساعد على تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض المالي للدول التي تعاني من عجز في هذه الموارد ، ومن المعروف أن معظم الدول النامية تعاني من العجز في هذه الموارد[٢].

---

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التمويل المشترك ، العدد الخامس ، أبريل ١٩٨٧ ص٩ .

٢. صندوق النقد العربي ، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية ، العدد ١٥ ، ٢٠٠١ ، ص٦ .

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي

تعريف النمو

النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة التكوين تتطلب تحليلا وتصنيفا دقيقا لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم واستيعاب أبعادها المتعددة ، فمن الصعب تعريفها بشكل شامل يتناول جميع تفاصيلها المختلفة [٧] .

فمفهوم النمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي غير محدد بمصطلح واحد يلتزم به الجميع ، ويلاحظ بهذا الصدد ميل كثير من الاقتصاديين إلى عدم التمييز بين مصطلحات النمو والتطور والتقدم واستخدام كل واحد منها محل الأخر دون تمييز بينها [٨] . بينما ذهب بعض الاقتصاديين إلى التمييز بين هذه المصطلحات ، وهذا التمييز يعود إلى مفهوم بايولوجي مستعار من علم الأحياء . إذ يعني النمو وفقا لهذا المفهوم تزايدا في الأبعاد والمقاييس كالتزايد في الطول والحجم والوزن أي انه يتناول التغيرات الكمية الممكن إخضاعها للقياس في حين يعني التطور فضلا عن النمو الاقتصادي بمعناه السابق التغيرات بالكيف والتي لاتخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية [٩] .

ومن هنا ميزَّ الاقتصاديون مابين النمو والتطور الاقتصاديين ، ويعد الاقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بينهما ، فالنمو في رأيه يحدث بسبب نمو السكان ، والثروة والادخارات في حين يحدث التطور الاقتصادي بسبب التقدم والابتكار التقنيين، ويلعب النمو الاقتصادي دورا متميزا في إحداث التطور ، فالنمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية إما التنمية (التطور) فتعني حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات .

([٧]) د.يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، ٢٠٠٢ ، ص١٨٨ .

([٨]) صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١ .

([٩]) عبد العزيز القطيفي ، ظاهرة النمو الاقتصادي ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، مكتب الاخلاص ، بغداد ، ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، ص٤ .

ويؤمن شومبينر بتلقائية كلا من النمو والتطور الاقتصاديين من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها [١٠] .

أما الاقتصادي فلامنج (Flammang) فيرى ان النمو هو عملية إحداث زيادة تتضمن الشئ نفسه ، أما التطور فهو عملية إحداث تغيير هيكلي تشمل على شئ مختلف ، ان لم يكن شيئا اكبر منه .

اما الاقتصادي مايير Meier فيؤكد على هذا التمييز مشيرا الى ان النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال مدة زمنية معينة بينما تعني التنمية شيئا اكبر من النمو ، فهي تشمل فضلا عن النمو على جملة من التغيرات التي تتمثل في تحسين وتطوير عناصر الانتاج ، ومستويات التكنولوجيا ، وكذلك على التغيرات في بنية المؤسسات والمصالح التي تظهر نتيجة عملية التنمية . أي ان النمو الاقتصادي يعني انتاجا اكبر بينما لاتتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الانتاج فقط وانما تعدد الصيغ النوعية للانتاج والتغييرات التقنية والمؤسسية التي يتم الانتاج بواسطتها [١١] .

في حين يرى الاقتصادي فرانسوا بيرو ان النمو الاقتصادي يتضمن ارتفاعا في مؤشر من مؤشرات الحجم هو بالنسبة الى الامة تزايدا في انتاجها الحقيقي، (الاجمالي والصافي) خلال عقد واحد او عقود عدة ، اما التطور الاقتصادي فهو عملية تنظيم التغيرات الاجتماعية والذهنية للمجتمع بحيث تجعل المجتمع قادرا على رفع دخله الإجمالي الحقيقي بشكل مستمر [١٢] .

وهناك من الاقتصاديين العرب من يأخذ بفكرة التمييز بين النمو والتطور الاقتصاديين اذ يعرف النجار النمو : (تحدث في اقتصاديات كثير من المجتمعات جملة تغيرات في مكوناتها على توالي السنين يمكن ان توصف بالنمو الاقتصادي

([١٠]) د.سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٢٢ – ٢٣ .

([١١]) د. سالم توفيق النجفي ، د.محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٥٢ .

([١٢]) فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو ، ١٩٨٣ ، ص٤ .

وذلك ان عكست تلك التغيرات زيادة في النتاج الحقيقي للمجتمع (سلع وخدمات) ، او زيادة في عناصر الانتـاج او ارتفاع انتاجية هذه العناصر ، او زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد) [١٣] .

أي ان النمو تلقائي ، يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة ، وسعيها الدائم للعيش ، فالسكان ينمو ، وتنمو معهم احتياجاتهم من السلع والخدمات وبالتالي هم يحاولون زيادة إنتاجهم لسد احتياجاتهم ، وبذلك نلاحظ ارتباط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد المجتمع [١٤] . اما التنمية في رأي النجار فهي قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية الى الأمام بمعدل أسرع من معدلات نموها الطبيعي بغرض التوصل الى ثمار النمو بأسرع وقت ممكن ، وتتضمن التنمية عدا زيادة الإنتاج ؛ التغيرات في التنظيمات المرفقية المتخصصة ، وتتضمن التغيرات في الهيكل الانتاجي وفي تخصيص المستخدمات خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة [١٥] .

أما القاضي فيرى (انَ النمو بمعناه المجرد قد ينصرف الى زيادة الناتج القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ، فتزايد المعرفة الإنسانية ، وتراكم رأس المال وزيادة السكان ، ولاسيما القوى العاملة وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات كلها أسباب تؤدي الى نمو المجتمعات بصورة طبيعية) اما التنمية في رأيه : (فتنصرف الى قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية الى مستويات نمو أسرع من معدلات النمو الطبيعية ، وبذلك تعد نمواً إراديا مدفوعا ، وتدخل من اجـل دفع النمو الاقتصادي دون ان تحيط بإبعاده الكلية [١٦] .

([١٣]) عبد الوهاب حمدي النجار (مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية) ، مجلة الاقتصادي ، العد الثاني ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص٧٤ .

([١٤]) د.سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

([١٥]) عبد الوهاب حمدي النجار ، مصدر سابق ، ص٧٤ .

([١٦]) عبد الحميد القاضي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص٧٥ .

وتأسيسا إلى ما تقدم يظهر بوضوح ان مفهوم النمو الاقتصادي يختلف جوهريا عن مفهوم التنمية الاقتصادية وليست كما يرى ارثر لويس A. Lewis بانه ليس هنالك من ضرورة للتمييز بينهما طالما ان الهدف النهائي لهما لا يختلف ، وهو زيادة الدخل الفردي [١٧] .

فالنمو الاقتصادي يمكن تعريفه بانـه تحقيق زيادة في الدخل ، او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن [١٨] أو هو حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات بشكل تلقائي دون تدخل الدولة في توجيهها مع مرور الزمن مثل السكان ، الادخارات ،الثروة كحصول نمو في الناتج القومي الإجمالي .

اما التنمية الاقتصادية فتعرف على إنها عملية حدوث تغيرات نوعية في بعض المتغيرات الاقتصادية بتوجيه وتدخل من قبل الدولة ، أي إنها لا تحدث بصورة تلقائية فهي لاتعني نمو في الناتج المحلي الإجمالي فقط ، وانما تمتد لتشمل احداث تغيرات تقنية ومؤسسية ملموسة في جانبي الانتاج والتوزيـع وتغيرات في تركيب الانتاج، وفي هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الانتاجية [١٩] . وكذلك تعرف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي تهدف الى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي الى الانتقال من بنية اقتصـادية متخلفة (البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة) الى بنية اقتصادية اجتماعية جديـدة لأجل زيادة معدل نمو الدخل القومي الى مستوى اعلى من مستواه السابق [٢٠] .

ومما سبق يمكن التعرف على بعض خصائص النمو وهي :

١ – انها عملية Stochastic Process تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبيا.

([١٧]) د.خميس خلف موسى الفهداوي ، د.مازن عيسى الشيخ راضي ، ص١٢٢ .

([١٨]) فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، ٢٠٠٠ ص ٤٦٩ .

([١٩]) د.كاظم احمد حمادة البطاط ، محاضرات في التنمية الاقتصادية القيت على طلبة الدراسات العليا – ماجستير – الكورس الاول ، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .

([٢٠]) د.يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم ، (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) ، مصدر سابق ، ص١٨٨ .

٢ – تتصف بالديناميكية او الحركية في طبيعتها لإن فيها خاصتين من خواص الحركة وهي التغير Change والبعد الزمني Time Dimension [٢١] .

٣ – انه مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب ان يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، تتصل برفع القدرة الإنتاجية ، وكفاءة أداء أفراد المجتمع.

٤ – يمكن أن يحدث النمو من دون أن يصاحبه تغييرات في عملية توزيع الدخل والثروة ، أي مع استمرار حدة التفاوت في توزيعهما [٢٢] .

([٢١]) د.عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، مطبعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص٣٧٢ .

([٢٢]) د.سعد حسين فتح الله ، مصدر سابق ، ص٢٣ – ٢٤ .

نظريات النمو الاقتصادي

نظرية آدم سميث

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابة عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الأقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي و إن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و هي من سماتها ١.القانون الطبيعي اعتقد أدم سميث امكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد ألية السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة ٢.تقسيم العمل يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الأقتصادي لدي أدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل ٣.عملية تراكم رأس المال يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني ٤.دوافع الرأسماليين علي الاستثمار وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة ٥.عناصر النمو وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال و يساعد علي ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية ٦.عملية النمو يفترض أدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال انتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل[٢٣]

نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للانتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة

([٢٣]) عبد العزيز القطيفي ، ظاهرة النمو الاقتصادي ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، مكتب الاخلاص ، بغداد ، ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، ص٧ .

لناتج عمل سابق، و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي تزظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سمات هذة النظرية ١.التحكم في النمو السكاني اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا انتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية ٢.معدل التراكم الرأسمالي يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الارباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي و بالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي ٣.معدل الربح يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و ارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدني و تحدث حالة من ركود ٤.حالة السكون اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات ٥.دور الدولة كان ميل من أنصار سياسة الحرية الأقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدني و في حالات الضرورة فقط مثل اعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج [٢٤]

النظريه الكلاسيكية

يتظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، و لذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات ٣. الربح هو الحافز علي الإستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثماري لنظرية الكلاسيكية ...العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي: ١. سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد ٢. التكوين الرأسمالي هو مفتاح

([٢٤]) المصدر نفسه، ص٨-١٠ .

التقدم: مار ٤. ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين ٥. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يستقر حتي السكان و يصل معدل الأجور إال مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون[٢٥]

نظرية كينز

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية هي ١.الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار. ٢.الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال. ٣.سعر الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود. ٤.المضاعف: فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ–وجود بطالة لا إرادية. ب–اقتصاد صناعى. ج–وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية. د–يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج. ٥.السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية. نظرية روستو قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. ٣.مرحلة الأنطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم

([٢٥]) د.سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٥٧ .

للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة . الشروط اللازمة لمرحلة الأنطلاق : ١. ارتفاع الأستثمار الصافي من نحو ٥%إلى مالايقل عن ١٠%من الدخل القومي . ٢. تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الأنطلاق .وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو ٣.الأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة . اجمالافأن مرحلة الأنطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد ٤. مرحلة الأتجاة نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن . ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات . ٥. مرحلة الأستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاة السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع .في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب (٢٦)

(٢٦) فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو ، ١٩٨٣ ، ص١١ .

المبحث الثالث

اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في العراق

اولا : تدفقات الاستثمار بعد ٢٠٠٣

لقد أكدت الخبرات الدولية عبر منظماتها، ولاسيما منظمة الأمم المتحدة في عدد كبير من دراستها، العلاقة بين البنية التحتية للاقتصاد وبيئته الاستثمارية من خلال تحليل معطيات البنية التحتية والبيئة الاستثمارية، وركزت في كل تلك الخبرات على المناطق الحرة، وقد تناولت جانباً مهماً وحيوياً متمثلاً بمؤشرات البنية التحتية التي توفرها الحكومة بوصفها الداعم والموفر لخدمات البنية التحتية، من طرق وجسور وماء وكهرباء وطاقة وخدمات تعليمية وصحية، وسياسات حكومية، هدفها من كل ذلك خدمة استقرار الاقتصاد الكلي في الدولة

إن المناطق الحرة والاستثمار ومحاولة تفعيل العلاقة بينهما يمكن أن ينظر لها من جانب دور المناطق الحرة في تطوير وتفعيل الاستثمار، والسياسات الاستثمارية من خلال توفير نوعية عالية من المنافع العامة، وتوفير الخدمات للمجتمع، وذلك من خلال ما توفرهُ المناطق الحرة من خدمات للعملية الاستثمارية سواء أكان المستثمر حكومة أم أفراد أم شركات، فاستغلال الوقت، وتسريع وصول المواد ومستلزمات الاستثمار، وتقليل في الكلفة وتسهيل التجارة، كلها من معطيات البنية التحتية للبيئة الاستثمارية. إن العلاقة بين البنية التحتية والاستثمار بوصفها بنية خدمية ومادية تنعكس على الموانئ أولاً ومنها المناطق الحرة، ذلك أن تلك المناطق الحرة ترتبط بالموانئ ارتباطاً كبيراً.(١)

وقد أشار تقرير معد من المركز التجاري العالمي عن نقاط انطلاق التنمية الاقتصادية في العراق الجديد، واشّر أن ثمة وسائل تدعم هذا الأمر من مناطق تجارة حرة، ومخازن، وعلاقات عامة، و بنية تحتية مصرفية، والسياحة، والبناء، والتدريب وغيرها من الوسائل التي يمكن أن تكون مفاتيح التنمية الاقتصادية في العراق، وأشّر التقرير أن اللبنة الأساسية للتنمية الاقتصادية التجارية في العراق هي إنشاء ثلاث مناطق حرة تجارية.(٢)

وعرّف قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ الاستثمار بأنهُ توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا إلى العراق بغية المساهمة في تنميته وتطوره والعمل على توسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية، والعمل على تشجيع وتفعيل القطاع الخاص العراقي

---

(١) العلي، عادل فليح و يونس، مفيد ذنون، الدور التنموي للاستثمار العام والخاص في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ، ٢٠٠٣ص١٥٤

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٥.

والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال التسهيلات الممنوحة للمستثمر والمشروع الاستثماري، بغية تأسيس المشاريع الاستثمارية، والعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام القانون في الأسواق الداخلية والخارجية، ويهدف قانون الاستثمار كذلك إلى تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم، وتوسيع الصادرات ، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق، ولغرض الوصول إلى الأهداف، فإنها تعمل على منح المشاريع الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستمرارها وتطورها، وتعمل على منح المشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات وإعفاءات من الضرائب والرسوم.(١) وبموجب هذا القانون تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية، وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والضوابط لها، ومراقبة هذه الضوابط في مجال الاستثمار وتختص في المشاريع ذات الطابع الاتحادي حصراً، وتقوم الهيئة بوضع سياسة إستراتيجية وطنية عامة للاستثمار، وتعمل على تحديد القطاعات الأكثر أهمية، والعمل على إعداد خارطة استثمارية للمشاريع المراد تنفيذها في العراق على ضوء المعلومات التي تحصل عليها من الهيئات المنتشرة في الأقاليم والمحافظات، وتقوم بإعداد قوائم تبين الفرص المتاحة للاستثمار في العراق أيضاً فضلاً عن معلومات أولية عن هذه المشاريع وتقديمها للراغبين في الاستثمار، كما أجاز القانون تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها بصلاحيات منح إجازات للاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار. وتقوم الهيئات في المحافظة بالتشاور مع الهيئة المركزية في القضايا التي تتعلق بالخطط والتسهيلات الاستثمارية، وتعمل الهيئات هذه على تحديد الفرص المتاحة للاستثمار بما لا يتعارض مع السياسة الاستثمارية المركزية وتقديم المعلومات إلى الراغبين في الاستثمار، وتهدف الهيئة الوطنية للاستثمار إلى تشجيع الاستثمار من خلال العمل على الآتي:

١. تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص المتاحة وتحفيز الاستثمار والترويج لهُ.
٢. تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية، ومتابعة المشاريع القائمة منها مع إعطاء الأولوية لها في الإنجاز لدى الجهات الرسمية واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع.(١)

---

(١)العلي ، مصدر سابق، ص١٥٦

(٢) عادل فليح العلي ، مفيد ذنون يونس ، الدور التنموي للاستثمار العام والخاص في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣، ص١٥٤

٣. العمل على إنشاء نافذة واحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات، إذ تظم مندوبين مخولين من الوزارات تتولى منح الإجازة والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى على وفق القانون.(١)
٤. تقديم المشورة والبيانات للمستثمرين وإصدار النشرات الخاصة بذلك.
٥. وضع برامج تروج للاستثمار في مناطق العراق، لغرض جذب المستثمرين وتنفيذ مشاريعهم في البلد.
٦. تسهيل مسألة تخصيص الأراضي اللازمة وتأجيرها، لإقامة المشاريع بمقابل تحددهُ الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٧. العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء.

٨. تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال منحهم قروض ميسرة وتسهيلات مالية بشرط استخدام عدد من العاطلين عن العمل بما يتناسب مع حجم الفرص.

أما المزايا والضمانات التي يقدمها القانون، فقد أشار قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦ أن المستثمر يتمتع بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات، ويكون خاضعاً للالتزامات الواردة في هذا القانون، وتسهل الهيئة أيضاً مسألة تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية، فمن المزايا التي يتمتع بها المستثمر على وفق ما جاء في القانون العراقي للاستثمار إخراج رأس المال الذي أدخلهُ إلى العراق وعوائدهُ، بعملة قابلة للتحويل بعد تسديد ما بذمته من ديون والتزامات إلى الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى، كما نص القانون على إمكانية تداول المستثمر الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات، وإمكانية استئجار الأراضي اللازمة للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع قائماً على أن لا تزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة الوطنية للاستثمار، ومن مزاياه أيضاً تأمين المشروع الاستثماري لدى شركة تأمين وطنية أو أجنبية، والعمل على فتح حساب بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما لدى أحد المصارف داخل أو خارج العراق للمشروع المجاز(٢).

ويقدم هذا القانون ضمانات للمستثمر بعدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري ومنح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من العراق إليه، فضلاً عن إمكانية توظيف واستخدام عاملين غير عراقيين في حالة عدم امتلاك العراقي المؤهلات اللازمة، ويضع هذا القانون كذلك

---

(١) محمد عطية ، مبادئ الاستثمار، مجلة افاق عربية ، ع٣٣، ص٣٤.

(٢)العلي ، مصدر سابق ، ص١٢٢.

مجموعة من الالتزامات على المستثمر التي تبين بداية عمله الاستثماري، وبيان وضعه لدى الهيئة، ومدى التزامه بالقوانين والتشريعات، ومدى التزامه بشروط إقامة المشاريع الاستثمارية كذلك، ويتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري على وفق المناطق التنموية حسب التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري، ويمكن أن تزيد سنوات الإعفاء بشكل طردي مع زيادة نسبة المستثمر العراقي في المشروع، وتمُنح المشروع الاستثماري بإعفاءات كبيرة لقاء استثماره في العراق التي تشمل نواحي عديدة ومجالات كثيرة، فالغاية من قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦ دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، وجلب الخبرات التقنية والعملية وتنمية الموارد البشرية، والعمل على إيجاد فرص عمل للعراقيين من خلال دعم الاستثمارات وتشجيعها وعمليات تأسيس المشاريع الاستثمارية في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية(١)

---

(١) هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٣، ص١٩.

وفي عام ٢٠٠٦ صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ولكن لازال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الامني والسياسي، والفساد الاداري والمالي، وعدم صلاحية البنى التحتية حيث ان التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق [٢٧]

جدول (١)

تدفقات الاستثمار (مليون دولار)

السنة	تدفقات FDL الى العراق
٢٠٠٤	٩٠
٢٠٠٥	٥١٥,٣
٢٠٠٦	٣٨٣,٠
٢٠٠٧	٩٧١,٨
٢٠٠٨	١٨٥٥,٧
٢٠٠٩	١٥٩٨,٣
٢٠١٠	١٣٩٦,٢
٢٠١١	١٨٨٢,٣
٢٠١٢	٣٤٠٠,٤
٢٠١٣	٥١٣١,٢
٢٠١٤	٤٧٨١,٨
٢٠١٥	١٥٩٨,٣
٢٠١٦	١٣٩٦,٢
٢٠١٧	١٨٨٢,٣
٢٠١٨	٣٤٠٠,٤
٢٠١٩	٥١٣١,٢
٢٠٢٠	٤٧٨١,٨
٢٠٢١	٥١٣١,٢

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

[٢٧] علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢، ٢٠١٢ .

ثانيا : اثر تدفقات الاستثمار في زيادة الدخول

إن إعادة الإعمار في العراق تستدعي تصحيح تركة الماضي وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة للسير بعملية التنمية في المستقبل ، ومن أهم مظاهر هذه التركة ان البطالة بلغت ما نسبته (٢٨%)، ومستوى دخل الفرد بلغ (٦٠٠) دولار في حين كان هذا الدخل عام ١٩٨٠ أكثر من (٣)آلاف دولار ، وكان رصيد الاحتياطي النفطي للعراق (٤٠) مليار دولار وزادت التزامات العراق إلى (١٢٠-١٢٢) مليون دولار كديون وبلغت التعويضات أكثر من (٣٥)مليار دولار فضلاً عن الخراب الذي حل بالبنى التحتية ومن هنا فإن تصفية تركة الماضي يشكل تحديا كبيرا[٢٨].

الا انه و بعد التحول الذي حدث في نيسان ٢٠١١ ورفع القيود التجارية عن الاقتصاد العراقي بدأ النمو الاقتصادي يأخذ بالتصاعد البطيء ، غير ان الأحداث التي رافقت هذا التحول من حرب وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وسياسة الانفتاح الكبير على الاستيراد انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

وعند دراسة المدة ٢٠١١ - ٢٠١٣ وكما مبين في الجدول (٧) ، والذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ ، يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠١١ الى(٢٦٩٩٠.٤) عما كان عليه في سنة ٢٠٠٢ ،أن سبب هذا الانخفاض الكبير يعود إلى الاستمرار في اعتماد الاقتصاد العراقي وبشدة على القطاع النفطي والذي شهد هو الأخير انخفاضا في أنتاجه بمقدار الثلث في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠١١ بسبب تعرض منشآته الإستخراجية لعمليات منظمة من أعمال النهب والسلب والحرق أدت إلى أضرار ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية[٢٩].

فقد أسهم القطاع النفطي في بداية هذا العقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٥١.٦)وكما مبين في الجدول رقم (٨)وقد انخفضت هذه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ إلى (٤٢،٢) عما كانت عليه عام ٢٠١٢ والتي كانت (٤٤،٥)إن هذا الانخفاض أما قطاع الصناعات التحويلية ونتيجة للإهمال الشديد الذي تعرض له خلال فترة العقوبات الاقتصادية كانت حصته بنحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٢ ولكن هذه النسبة ، استمرت بالركود لغاية ٢٠١١ ثم انخفضت الى النصف في سنة ٢٠١٢

الى (٢،٣) واستمرت على هذا المستوى المنخفض حتى سنة ٢٠١٣الى (٢،٣) ان الأسباب التي أدت الى هذا الانخفاض الشديد في ناتج قطاع الصناعات التحويلية في مدة الدراسة ٢٠١١ -٢٠١٣ هي :

١) تردي الحالة الأمنية والعنف الذي سيطر على البلاد .

٢) انخفاض مستويات التجهيز بالطاقة الكهربائية.

٣) اندثار معامل القطاع العام والقطاع الخاص وتعطيل ما يقارب ٩٠% من المشاريع الصناعية العراقية بعد عام ٢٠١١ .

٤) إغراق السوق العراقية بمختلف السلع والمنتجات المستوردة .

٥) عدم وجود التمويل الكافي لهذا القطاع .

ومما تقدم نلاحظ ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١ قد خسر ثلث قيمته الحقيقية نتيجة تراجع جميع القطاعات المكونة له وخصوصا قطاع النفط الخام الذي ساهم بتكوين ٥١،٦% من الناتج الكلي .

ثالثا : اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليل البطالة

تشير إحدى أقدم الإحصاءات العائدة إلى نهاية العهد العثماني، والتي يستشف منها تأثير البطالة على السكان، حيث هبطت نسبة السكان في المنطقة الوسطى من العراق هبوطا شديدا من ٤١% عام ١٨٦٧م، إلى ١٥% عام ١٩٠٥م، من نسبة سكان العراق، كان سببه انقراض الصناعات المحلية اليدوية البغدادية تحت ضغط منافسة الصناعات المستوردة الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة[٣٠](*). وهذا يعني أن هناك حالة طردية ما بين هبوط نسبة السكان والبطالة. وإذا كان ارتفاع نسبة السكان أن هناك حالة طردية ما بين هبوط نسبة السكان والبطالة. وإذا كان ارتفاع نسبة السكان من ١٩٣٠-١٩٤٧ في المنطقة الوسطى من ١٥%-٣٦%، فإن مرد ذلك إلى التحسن في الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطن العراقي أنذاك، والذي يعود في احد جوأنبه إلى اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٥[٣١].

اما بالنسبة للاحصاء السكاني العام فكان في سنة ١٩٤٧، وهو أول تعداد عام للسكان في العراق، يظهر فيه أن نسبة السكان القادرين على العمل والباقين من دون عمل بلغت حوالي ٤٠% من السكان. وهو أمر يدل على أنتشار البطالة وأنخفاض مستوى الدخل

الوطني في العراق. وفضلاً عن كل ذلك، فليست الأرض وحدها تستغل بصورة ناقصة، وتستثمر استثماراً غير متكامل، لكن الأيدي العاملة الزراعية تعأني من البطالة الزراعية أيضاً. فلقد تضمن الأحصاء السكاني العام في سنة ١٩٤٧ (أن خُمسي (٥/٢) سكان الريف الذين تترأوح اعمارهم بين عشر سنوات و٤٩ سنة من العمر، لم يصنفوا كمنتمين إلى الحرف الزراعية، لكونهم في حالة بطالة، وهذا ما يفسر الهجرة من الريف إلى المدن والتي خمنت بحمولة عشر (لوريات) من العمارة إلى بغداد يوميا، وذلك لوجود حافز الدخل الأعلى، والحياة الأفضل في المدن، ودافع ضغط فائض السكان من الريفيين، ونظام الأرض غير السليم اقتصادياً وغير العادل اجتماعيا[٣٢].

وهنا نجد ضعف مساهمة القطاع النفطي في بناء القطاع الزراعي، أو حتى غيره من القطاعات الأخرى، والسبب في ذلك لخصه خبراء هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٤٩ على الوجه التالي: "أن بنود امتيازات شركات النفط تمنحها حرية العمل تعزلها جوهريا عن اقتصاديات بلدأن الشرق الأوسط. فإنتاجها تقرره الأوضاع الدولية لا المحلية، وفوق ذلك أن الشركات هي التي تجهز وتملكها وسائل النقل، سواء أكانت أنابيب النفط، أم الناقلات النفطية التي تقوم بنقل نفط الشرق الأوسط إلى أسواقه، في أوربا الغربية وأنحاء العالم الأخرى. ثم أن ما يترتب من عملات أجنبية على بيع النفط يعود إلى شركات النفط التي تحتفظ به إلى حد كبير.

وعليه أن تأثير عمليات النفط على أقطار الشرق الأوسط المنتجة للنفط تأثير غير مباشر في الأساس، ومنافعها المستمدة منه غير محدودة..."

---

(٣) د. محمد سلمان حسن، المصدر السابق ، ص١١٦.

(٣) د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨/ ط١٢، المكتبة العصرية، بيروت، لبنأن، ١٩٦٧، ص٧٩

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الشركات النفطية في العراق، ومنذ بدء اعمالها سنة ١٩٢٥، كانت تفكر بمصالحها الشخصية التي لم تكن ترغب في توجيه نشاطها في استثمار النفط في العراق بالمقياس الذي يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية فيه[٣٣].

فلو كانت هذه الشركات مهتمة أكثر بالاقتصاديات المحلية، وبضمنها العراق، وكان أنتاجها أكثر من ذلك، لأنعكست هذه الظاهرة على عوائد النفط وأدى إلى استثمار بعضها في تطوير النشاطات الزراعية والصناعية، وهذا يؤدي بدوره إلى أنضمام الكثير من الشباب العاطلين عن العمل إلى القطاعات الزراعية والصناعية.

وفي بداية الخمسينيات، تمكنت الحكومة آنذاك من تعديل الاتفاقيات المعروفة مع الشركات الاجنبية كاتفاقية سميت (باتفاقية المناصفة) لعوائد تصدير النفط مع هذه الشركات. ولقد أحدثت هذه الاتفاقية تغييراً إيجابياً واضحاً في الحياة الاقتصادية، وزيادة فرص العمل للعراقيين، من خلال برامج الإعمار، بعد إنشاء مجلس الإعمار الذي باشر أعماله في عام ١٩٥١م، حيث أدى التوسع في الأنفاق الحكومي التجاري والاستثماري إلى التوسع في الوظائف الحكومية، في مرافق الصحة، والتعليم، والخدمات العامة الاخرى، فضلاً عن فرص العمل المتاحة في قطاع البناء والتشييد، مما أدى إلى حصول هجرة سكانية كثيفة من الريف إلى المدينة، نتيجة لوجود عوامل طاردة في الريف لتدهور القطاع الزراعي، وعوامل الجذب في المدينة التي بدأت تشهد تطوراً عمرأنياً

إذ لا توجد لدينا إحصاءات تستنتج بأن الوضع الاقتصادي قد تحسن في القطاع الزراعي أو في المناطق الريفية.

وخلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٦، قامت الصناعة النفطية بتجهيز مجلس الإعمار بدخل مجموعه حوالي ١٦٧.٧ مليون دينار. وقد صرف من هذا المبلغ حوالي ٧٨.٦ مليون دينار على مشاريع، أهمها مشروع الثرثار في سامراء على نهر دجلة، ومشروع الحبانية على الفرات. وقد قام مجلس الإعمار بإقراض حوالي ٤٠ مليون دينار منها للبلديات والإدارات المحلية، لغرض تأسيس المصالح العامة كالماء والكهرباء خاصة[٣٤]. وكان لإهمال الريف وقطاع الزراعة اثار سلبية فيما يتعلق بالبطالة الزراعية "ففي حدود العام ١٩٥٦، قدرت بحوالي النصف مليون نسمة أو ٢٥% من مجموع الفلاحين القادرين

(١) د. محمد ازهر سعيد السماك، الصناعات النفطية في العراق، دراسة تحليلية في الاقتصاديات، دار الجاحظ للنشر، الموسوعة الصغيرة، العدد ١١٧، بغداد، ١٩٨٢، ص٥-١٢.

على العمل، وهذه البطالة تمثل الحد الأدنى، لأن البطالة الموسمية بين الحراثة والحصاد تقدر بحوالي ٧٥% من مجموع الفلاحين القادرين على العمل. والبطالة هي أحد الأسباب المهمة في أنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي"[٣٥].

(١) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، للحقبة ١٩٢١-١٩٨٠، ط١، بيت الحكمة العراق، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠٠-١٢٦.

(٢) د. عمار عبد اللطيف سالم، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠١، ص١٦٣.

الاستنتاجات

١. تبين من تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حدوث تطورات واضحة فيها وكان للبلدان المتقدمة حصة الأسد من هذه التدفقات بسبب الانفتاح العالمي للأسواق وتسارع عولمة النشاط الإنتاجي نتيجة الثورة الصناعية الجديدة في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها .

٢. سرعة وكثافة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية قد تجعل حكومات تلك البلدان تعتمد عليها بشكل أساس وإهمال الاستثمارات المحلية بما يؤثر سلبياً على النمو والتطور في هذه البلدان .

٣. قادت الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة الى نجاح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان النامية وكان ذلك يعتمد على نوعية الشركات التي تمت خصخصتها وحجمها ومدى أهميتها في البنيان الاقتصادي للبلدان النامية .

٤. ليس هناك اتفاق بين الباحثين على مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة له والسبب في ذلك هو حالة التباين بين نجاح تجربة بلد تعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإخفاق آخر , وعليه جاءت الآراء متباينة ومتعارضة فنلاحظ مثلاً تجربة جنوب شرق آسيا كانت انموذجاً للتنمية والتطور من خلال الشركات والاستثمارات الأجنبية ودعا العديد من الباحثين الى الاحتذاء بها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية

٥ـ ان اتجاه العراق نحو سياسات التحرر الاقتصادي وتبني استراتيجية التحرر المالي والمصرفي وهذا واضح من خلال تغير البيئة التشريعية والقانونية إذ صدر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ , وقوانين خاصة بالبنك المركزي والمصارف الحكومية والأهلية , كل ذلك من اجل رفع الكفاءة المالية والمصرفية وجعل السوق العراقية أكثر جذباً لرؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي توفر إطاراً حركياً تنافسياً داخل الاقتصاد العراقي

٦ـ ان احد مبررات دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي هو الحصول على التكنلوجيا المتطورة .

التوصيات

يوصي البحث الحالي بما يلي :

١- تكثيف البحوث والدراسات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في كافة القطاعات لايجاد الية علمية لتطوير الاقتصاد العام لتوظيف الاقتصاد المحلي .

٢- توحيد الفكر الاستثمار من خلال المؤسسات المركزية تشرف وبشكل مباشر على المشاريع الاستثمارية الاجنبية خشية حدوث فساد اداري او مالي لهذا الاستثمار الاستخدام الجيد ولموضوع الاستثمارات الاجنبية في البلد بحيث تؤدي فعلا الى زيادة الانتاج القومي وتحقيق معدلات في الاستخدام

المصادر

١. أبن منظور ،لسان العرب دار الكتب العلمية ، بيروت ،/ ج٤ ، حرف الراء فصل الالف ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٤.
٢. أبي منصور محمد الازهري الهروي ، تهذيب اللغة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج١١ ، حرف الثاء ، بدون سنة ، ص ٩٥ .
٣. مصطفى خالد مصطفى النظامي ، الحماية الاجرائية للاستثمارات الاجنبية الخاصة – دراسة مقارنة – الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٣ .
٤. د. عصام الدين مصطفى بسيم ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٥٦ .
٥. د. عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص١٩.
٦. د. محسن شفيق ، المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ، ع١-٢ ، حقوق القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٨.
٧. د.يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، ٢٠٠٢ ، ص١٨٨ .
٨. صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١ .
٩. عبد العزيز القطيفي ، ظاهرة النمو الاقتصادي ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، مكتب الاخلاص ، بغداد ، ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، ص٤ .
١٠.د.سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٢٢ – ٢٣ .
١١.د. سالم توفيق النجفي ، د.محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٥٢ .
١٢.فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو ، ١٩٨٣ ، ص٤ .
١٣.عبد الوهاب حمدي النجار (مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية) ، مجلة الاقتصادي ، العد الثاني ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص٧٤ .
١٤.عبد الحميد القاضي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص٧٥ .
١٥.فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، ٢٠٠٠ ص ٤٦٩ .
١٦.د.كاظم احمد حمادة البطاط ، محاضرات في التنمية الاقتصادية القيت على طلبة الدراسات العليا – ماجستير – الكورس الاول ، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .
١٧.د.يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم ، (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) ، ص١٨٨ .
١٨.د.عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، مطبعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص٣٧٢ .
١٩.عبد العزيز القطيفي ، ظاهرة النمو الاقتصادي ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، مكتب الاخلاص ، بغداد ، ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، ص٧ .

٢٠. د.سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٥٧ .
٢١. فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو ، ١٩٨٣ ، ص١١ .
٢٢. علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢، ٢٠١٢ .
٢٣. . مهدي الحافظ ، ألان والغد في الاقتصاد والسياسة ،(بغداد :منشورات الجمل ،٢٠٠٩)،ص ٧٣
٢٤. د.حسن لطيف كاظم ، النفط ودوره في بناء العراق :رؤية مستقبلية ،مجلة دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة ،العدد١٩ السنة السابعة ،ص ٦١
٢٥. د. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٦، ص١١٦.
٢٦. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٣، المطبعة الحيدرية ، ط٢، بدون سنة، ص٥٤.
٢٧. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨/ ط١٢، المكتبة العصرية، بيروت، لبنأن، ١٩٦٧، ص٧٩.
٢٨. د. محمد ازهر سعيد السماك، الصناعات النفطية في العراق، دراسة تحليلية في الاقتصاديات، دار الجاحظ للنشر، الموسوعة الصغيرة، العدد ١١٧، بغداد، ١٩٨٢، ص٥-١٢.
٢٩. صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، للحقبة ١٩٢١-١٩٨٠، ط١، بيت الحكمة العراق، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠٠-١٢٦.
٣٠. د. عمار عبد اللطيف سالم، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، العراق، بغداد، ط١، ٢٠٠١، ص١٦٣.